لا يقبل به عبارته بتمييز حكمه هذا الرد والصحيح وعالم وعليه فقول
مذهب تقليد وكهنة أهـ واعلم ان كان هذا العمل الجاهل يشاور
العلماء في أحكامه فمقبول لان الصحيح منه ان تمثل ما احكامه يكفي
المشاورة وعمل العمل الاشتمال كما هو مقابله ترد مخالفاته وهي رواية شاذة
حكاها العلوي في شرحه على التوضيح هذا ابن بشير الفاسي العمل الجاهل
تتبع احكامه مما هو صواب او خطأ فيه خلاف ابن بشير وما هو
خطأ لا خلاف فيه رد ابن الحاجب واما الجاهل فيتبع فيما منه
ما لم يكن جريا بسبيل التوضيح وحكى الجاني رواية شاذة ان الجاهل
تنفذ احكامه وان كان ظاهرها الصواب لانه وضع منه وغير فصل
ابن عبد السلام فيما بعض ما ذكر المولف ان والمنقب مما كان يشاور
اهل العلم في احكام واما اذا كان لا يشاورهم فينتقض كان للامام حكم
عليه بما لم يعرض والتحقيق اذا راى هذا اللوم اعني اذا شاور
العالم بعد ولكنه اوهم صحيح تأمل اي ان التقي ذا الرد وكونه لا يشاور
وظاهر بان شاور فصحيح القول يشامل احكامه ومقابله رد هكذا تعلمنا
وهذا الذي نقله التوضيح عن الجاني والله اعلم وهو ملخص مما نقله ان لم يشاور
مقبول ان الصحيح انه تنفيذ وقيل تنقض وان شاور فمقبول ان الصحيح انه تنقض
وقيل تنفيذ وفرق على الخلاف بين ان لم يشاور وهو الاصوب او شاور
ولم يستشره في الذي شاور فيه وهو الراجح مقبول او الا فلا وان لم يستشر او
شاور الشاب انه تنقض مقبوله وصحح تأمل الشيخ والله اعلم
الشاب العدل العالم فان ابن بشير والشاب العدل لا تتبع احكامه ولا

ينظر

ينظر فيه الا على وجه النظر فيه لعارض خصومة او
اختلال في هذا على وجه الكشف والتنقيب لان سبال ذا الرد المحكوم عليه
فتتبعت كلام الامام يظهر في شيء منه عند النظر اليه على وجه الجواز انه فعلا الحاكم
لم يختلف فيه فليس ذا الرد اهـ ابن الحاجب والتنقيب اتباع العدل العالم والتنقض
منه الامام خالد القطع لم قطع بينة على ما ذكر فيه وبما يحكم بغيره فسهوا التوضيح
تنقيب الاتباع هذا اختيارها ينظر ما وافق الحق وما خالفه وعلى هذا ما التنقيب
سابق للتنفيذ وأعم منه وعرفي الاعم فيتتبع الاخص بالتقابل وقوله العدل
العالم بينهم منه للقاضي وعلى ما ذكر هو وغيره ثلاثة افضل الاول ان يكون
العالم وحال القاضي العدالة والعلم فلا تتبع القاضي الذي يليه احكامه لما يكثر
الهرج والقطع للامر الان مخالف في حكمه القطع فينقض هيشيز ينقض ذلك
لا القطع وخلاف القطع الابعد التنقيب فيجوز ان يرجع اليه فيكتفي خطأ
وعن بعض اهل زمن هذا الحاجة منه والخزر التوضيح عن ما تتبعت فقبول ابن الحاجب وكما ينظر
منه الامام خالد القطع والرهن الفصيح اشار الشارح بقبوله وعمل فلا ينقض وعمل
بالمنتخب معتمد عن جور ومعنى فلا في جائز لانه مقابل قوله واحكامه في جور
نزه الله سبحانه اعلم والافضل الثلاثة اشار الشيخ بقوله حكم بها ابو جاهل
لم يشاور والا تتبع ومفهوم لم يشاور لا يتتبع حكم العدل العالم

وانقض هذا عن هواء ومنع واجاز وصير فيما نحلا

اشار بما ذكر الى قول الامام ابو عمر الله الصحيح المفهوم بهذا عن ما عزاه للابتقض
فحذا القاضي الا في اربعة مواضع اذا خالف الاجماع او القواعد او النصوص الجلي او
النص الصريح وذا الرد حرما لـ الجلي في الشيء ورد شهادته لشاهد